سمو الأمير مفتتحاً دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر

صاحب السمو افتتح دور الانعقاد

الغانم: تحقيق الاستقرار السياسي لا يعني عدم المحاسبة أو التحصين

مجلس الأمة يرفض تشكيل لجنة لشؤون النفط والطاقة والمضف ينتقد عدم تصويت الحكومة

الخالد: الحوار أثمر عن التوافق على مد يد التعاون بين السلطتين.. تحقيقاً للمصلحة العليا للبلاد

رياض عواد

عقد مجلس الأمة الجلسة الأولى والافتتاحية في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر صباح امس الثلاثاء ، وافتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر، ثم تلا الأمين العام لمجلس الأمة أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن جلسة اليو حيث سجل اعتذار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد العلي الصباح ووزير الاسكان شايع الشايع.

وفي كلمته أشاد الغانم بدعوة سمو أمير البلاد إلى الحوار بين السلطتين كبادرة ساهمت بكسر الجمود والركود السياسيين، مثنيا في الوقت ذاته على التجاوب السريع والفوري لممثلي الأمة من مختلف الأطياف والتوجهات مع هذه الدعوة الكريمة.

وأكد الغانم أهمية تفعيل مبادئ الحوار والتوافق وسياسة المائدة المستديرة والنقد البناء لحل المشكلات المصيرية بدلا من وصفات التصارع والاشتباك السياسي والطعن والتشكيك والتخوين.

ورحب الغانم في مستهل كلمته بسمو أمير البلاد قائلا «بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن الزملاء أعضاء مجلس الأمة، أرحب بكم يا سمو الأمير أجمل ترحيب، في بيت الشعب، الذي شهد قبل عام ونيف، بيعة الشعب وإجماعه عليكم، حاكماً وأميراً وأباً للسلطات، لا تدشيناً لحكم جديد، بل امتداداً لحكم قديم راسخ ومتأصل، حكم توارثته أسرة الخير، كابراً عن كابر، وعادلاً عن عادل، رسخته بالحكمة والشورى، وعززته بالعدل وإحقاق الحق وسجلته عبر التاريخ، سيرةً للمسؤولية، وفن الاضطلاع بها وتحملها فمرحباً بكم أيها الوالد الكبير، بين أبنائك وإخوانك».

وأضاف الغانم «كما أرحب عظيم الترحيب، بعضدكم وسندكم، وسيف يمينكم، سمو ولي العهد الأمين، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، رعاه الله، الذي حظي قبل عام، على ثقة سمو الأمير الغالية، وبثقة وإجماع وبيعة شعبكم الأصيل».

عدم رضا

وذكر الغانم «يا صاحب السمو لا أحد فينا ينكر حالة عدم الرضا، التي تكتنف قلوبنا جميعا عدم الرضا من الجمود الذي اعترى العمل السياسي في الكويت، والمراوحة – إن لم أقل التراجع – على صعيد التعاطي السياسي مع قضايانا الوطنية».

وأضاف الغانم «بعد إضاعة الكثير من الوقت، وبعد أن فوتنا العديد من الفرص المواتية، للبدء في العمل الجماعي البناء، جاءت دعوة سموكم إلى الحوار بين السلطتين، كتدخل سام من قبلكم، وكبادرة ساهمت في كسر الجمود والركود، فكان أن رد ممثلو الأمة، من مختلف الأطياف والتوجهات، على هذه الدعوة بالتجاوب السريع والترحيب الفوري».

وقال الغانم «هنا يتوجب علي للتاريخ، أن أتوجه بالشكر الجزيل لأخي الكريم، سمو رئيس مجلس الوزراء والإخوة الوزراء والمستشارين بالديوان الأميري على تفاعلهم ومثابرتهم طيلة جلسات الحوار، والشكر موصول لإخواني النواب، الذين تعاطوا مع الأمر بمنطق المسؤولية، فكانوا – بحق – رجال دولة، شاركوا بجدية، وتفاعلوا بواقعية، وعملوا بإيجابية».

واستطرد الغانم قائلا «أخص بالشكر الأخ الزميل الدكتور عبيد الوسمي، الذي شهد له الجميع بأنه قد تجاوز آلامه، وكابد أوجاعه، فقرر قطع رحلته العلاجية، مجازفا بصحته، تلبية لدعوة المقام السامي للحوار، وتغليبا للمصلحة الوطنية العليا، فلم يتخذ من خلافه السياسي معنا ذريعة للتخلي عن مواجهة القضايا المصيرية، بل تسامى على ذلك بموضوعية، وأقدم على المشاركة بمسؤولية».

الحوار الوطني

وأوضح الغانم «كان لمشاركة الدكتور عبيد الوسمي بالغ الأثر في نجاح أولى خطوات الحوار، وكان ذلك محط ثناء ومحل اطراء ليس من الشعب الكويتي فحسب بل ومن القيادة السياسية أيضا، فله من الأمة عاطر الثناء، وصالح الدعاء، بأن يمن الله عليه بعاجل الشفاء».

وأشار الغانم «عقب الانتهاء من بعض ملفات هذا الحوار استمعتم يا سمو الأمير الى مرئياته، وأعطيتم مباركتكم لكل خطوة من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي وإشاعة مناخ التعاون والإنجاز».

وذكر الغانم «لأنكم يا سمو الأمير، تحملون بين جوانحكم، قلباً أبوياً حانياً، ولأن سيرتكم وسيرة من سبقوكم، هي سيرة التسامي والتسامح والترفع، أعلنتم، وكان إعلاناً مفرحاً ومبهجاً، بتفعيل المادة 75 من الدستور والمتعلقة بالعفو الخاص، وكلفتم رؤساء السلطات الثلاث باقتراح الضوابط والشروط، المتعلقة بهذا الملف، ليتحقق التلاقي المحمود بين الإرادة الأميرية والرغبة الشعبية وفق الأطر الدستورية المتعارف عليها».

وأضاف الغانم «نأمل من الله تعالى أن تتوج جهودنا جميعا، في تحقيق انفراجات، يسعد بها الشعب الكويتي، بمباركة ورعاية من سموكم الكريم».

وبين الغانم «من خلال قراءة التاريخ البعيد والقريب، نستطيع أن نقول وبشكل يكاد يصل إلى الجزم، إن الحوار والتوافق وسياسة المائدة المستديرة والعصف الذهني المتواصل، والكلمة الطيبة الصادقة، والأسلوب الحضاري الراقي، والنقد البناء، كانت دائما الوصفة المثلى لحل كل مشكلاتنا».

وشدد الغانم «لا التصارع، ولا الاشتباك السياسي الموتور، ولا الطعن، ولا التشكيك، ولا التهديد، ولا الوعيد، ولا التخوين، سبل ناجحة لوضع مشكلاتنا على طريق الحل».

اخطأنا جميعا

وقال الغانم «أريد أن أقول هنا وبكل وضوح..لقد أخطأنا جميعا، جميعا ومن دون استثناء، فلا نكابر، وقد كانت هناك ومنذ الجلسة الأولى لدور الانعقاد الأول، أفعال وردود أفعال، وشد وجذب».

وأوضح الغانم «إذا كنا نريد فتح صفحة جديدة يستفيد منها المواطن المهموم بمشكلاته الحقيقية والمستحقة، فلا بد لنا من الرجوع إلى الثوابت الدستورية كما رسمها المؤسسون الأوائل».

وذكر الغانم «أقول هنا وبكل وضوح.. إن تحقيق الاستقرار السياسي لا يعني عدم المحاسبة، أو التحصين، كما يشاع من قبل البعض، وإنما يتم تحقيق الاستقرار السياسي بالاستخدام الحصيف والصحيح والحكيم للأدوات الدستورية، كما رسمه آباؤنا المؤسسون».

جربنا التصارع

وأشار الغانم «لقد جربنا التصارع كثيراً، وأضعنا الكثير من الوقت، واستنزفنا الكثير من الطاقات والجهود، فماذا جنينا ؟ ما زال الشعب يشتكي من ملف التعليم والملف الصحي، وما زالت الأسر الكويتية تنتظر حلولا عملية لمشكلة الإسكان، وما زال الملف الاقتصادي وإصلاحه معطلاً وجامداً، وما زال النفط مصدر دخلنا الوحيد، ونحن للأسف، غافلون عن تلك الاستحقاقات».

وشدد الغانم «الواجب علينا جميعا أن نتداعى إلى توحيد جهودنا نحو قضايانا الوطنية المصيرية التي لا تحتمل التأجيل والتسويف والتجاهل، وأن نتفق على تبنيها، ونتحد في توليها بطرح واقعي، وفق برنامج عملي، بعيدا عن المزايدات السياسية والأساليب الفوضوية، لنحمل بصدق هموم الشعب على عاتقنا، تحقيقا لطموحاته وتلبية لاحتياجاته».

الثوابت الدستورية

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، خلال إلقائه الخطاب الأميري في جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي ال16 لمجلس الأمة أمس الثلاثاء، أن أعباء المسؤولية الجسيمة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد تقع على عاتق المجلس والحكومة معا بما يستوجب تسخير جميع الطاقات والإمكانات وتغليب المصالح العليا وتتضافر كل الجهود لمواكبة التطورات المتسارعة في العالم ومواجهة التحديات والمتغيرات بإقرار منهج إصلاحي شامل ينهي حالة الركود والجمود ويشيع أجواء الأمل والتفاؤل.

لتعزيز التعاون بين السلطتين وفقا للثوابت الدستورية، ولقد ثمن الجميع هذا التوجيه السامي مع التطلع لإنهاء حدة الاحتقان والتوتر السياسي الذي ساد دور الانعقاد الماضي.

وأضاف الخالد: بفضل من الله فقد أثمر هذا الحوار عن التوافق بمد يد التعاون بين السلطتين تحقيقا للمصلحة العليا للبلاد وقد أكد على ذلك الغالبية من أعضاء مجلس الأمة من خلال الالتماس المرفوع إلى سمو الأمير لتفضل سموه بالعفو عن بعض أبناء الكويت المحكوم عليهم في قضايا تحكمها ظروف حدوثها وتوقيتها وذلك بالعمل على تحقيق الاستقرار السياسي الدائم وقواعد تعاون بناء بين كافة الأطراف في مجلس الأمة وخارجه تفتح صفحة بيضاء لكويت جديدة. وتابع: وإعمالا لما جبل عليه الشعب الكويتي الوفي من العادات الكريمة من تسامح ومحبة وتسامي وحرصا من سمو الأمير على المحافظة على الوحدة الوطنية وحل الملفات التي تشكل عائقا، فقد قرر سموه استخدام صلاحياته الدستورية المقررة بالمادة (75) من الدستور.

وذكر الخالد: ومن هذا المقام فباسمي وإخواني الوزراء وباسمكم جميعا أرفع لسموه وافر تقدير أهل الكويت وخالص الدعوات لسموه بالصحة والعافية على الاستجابة السامية استمرارا من سموه في تكريس العادات الكويتية الأصيلة مع التعهد لسموه بأن توطيد التلاحم والتعاون بين المجلس والحكومة سيظل رائد الجميع لبذل مزيد من الجهد والعمل ليكون دور الانعقاد هذا حافلا بالإنجازات التي تنسجم مع آمال وتطلعات أهل الكويت في مجتمع يعم الخير والرخاء أرجاءه والأمن والاستقرار ربوعه.

وقال الخالد: لا شك أن اهتمامات الحكومة كثيرة وقد تضمنها برنامج عملها الذي تناول أهم محاور مواجهة مختلف القضايا والمشكلات التي تهم الوطن والمواطنين كما أنه قدم خلال جلسات الحوار بين ممثلي السلطتين الذي انطلق بناء على التوجيه السامي عدد من المقترحات النيابية المتعلقة بهذا البرنامج، لا شك أنها جديرة بالاهتمام والدراسة مع الترحيب بأي مقترحات جديدة تسهم في الإسراع تحقيق الرخاء والازدهار.

تطلعات وطموح

وتطرق الخالد إلى أهم الشؤون العامة التي جرت خلال العام المنقضي، مؤكداً أن الحكومة لن تألو جهدا في سبيل تنفيذ تطلعات وطموحات المواطنين في الغد المشرق.

وقال: لقد عاصرنا جميعا ما مر به العالم أجمع والكويت جزء ليست بمعزل عنه من إجراءات وقائية احترازية لمواجهة جائحة فيروس كورونا وتخفيف آثاره على جميع نواحي الحياة، ولقد تم بفضل الله وتوفيقه النجاح في اجتياز هذه المرحلة واتخاذ إجراءات العودة للحياة الطبيعية. ولقد سعت الحكومة بكل جهد واهتمام إلى تطويق هذا الوباء والعمل على المحافظة على الصحة العامة للمواطنين والمقيمين بإجراءات احترازية أدت بفضل من الله إلى الحماية الكاملة للمجتمع وللصحة العامة وتخفيف الأضرار إلى الحد الأدنى ويشهد كل منصف على جهود الحكومة وخاصة وزارة الصحة بكافة منتسبيها لإنجاح المنظومة الصحية وعدم انهيارها من الإجراءات التي اتخذها وتبني الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا وقد بلغت نسبة متلقي جرعتي اللقاح من المستحقين ما يزيد على 82 في المئة من خلال إنشاء 103 موقع لتلقي اللقاحات.

وأكد أنه رغم الظروف الاستثنائية فلم تغفل الحكومة القضية التعليمية حيث استمر التعليم واستكمال عملية التحصيل العلمي لأبنائنا وبناتنا الطلبة واتخذت الحكومة قرارات ضمان جودة التعليم وفق الإجراءات والاحترازات من خلال التعليم عن بعد وعقد الاختبارات الورقية والعودة الآمنة لأبنائنا وبناتنا الطلبة في كافة المراحل التعليمية.

الرعاية السكنية

وأوضح أن توفير الرعاية السكنية لمستحقيها من أهم الأولويات التي تحظى باهتمام الحكومة وعنايتها حرصا على تأمين العيش الكريم والاستقرار للأسرة الكويتية. وفي خصوص قضايا الأمن، لا شك أن الأمن يأتي على رأس أولويات العمل الحكومي ففي مجال الأمن الدفاعي تتركز الجهود في المحافظة على استقلال وسلامة وسيادة الوطن وتعزيز القدرات الدفاعية والقتالية للقوات المسلحة وتأمين احتياجاتها من القوى البشرية المؤهلة. وفي مجال الأمن الداخلي فإن الحكومة ماضية في تجهيز وإعداد رجال الأمن ودعم المؤسسات الأمنية وتطويرها للقيام بمهامها ومسؤولياتها في مواجهة القضايا الأمنية فيما يعزز الاستقرار والطمأنينة وسلامة المجتمع. وفي خصوص السياسة الخارجية فإن الحكومة تتولى تجسيد التوجيهات التي رسمتها القيادة السياسية العليا والمؤسسات الدستورية كثوابت مبدئية راسخة في سياسة الكويت الخارجية آخذة على عاتقها مسؤولية تحقيق أمنها الوطني ورعاية مصالحها العليا وفي ذات الوقت تحقيق الخير والسلام والرخاء لشعوب المنطقة والعالم أجمع.

افتتاح الجلسة

وبعد مغادرة صاحب السمو وسمو ولي العهد وكبار المدعوين افتتح الغانم الجلسة العادية ، ثم تلا الأمين العام لمجلس الأمة أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين حيث سجل اعتذار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد العلي الصباح ووزير الاسكان شايع الشايع.

وأبن رئيس مجلس الأمة النائب والوزير الأسبق عبد المطلب عبد الحسين الكاظمي، قائلا إنه مثال للسياسي المخلص والبرلماني المثابر والوزير المنجز. كذلك أبن الراحل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

ونعى كل من المجلس والحكومة الوزير السابق فيصل الحجي بوخضور .

وعبر نقطة نظام، سأل النائب حمدان العازمي عن بند الاستجوابات سواء لرئيس الوزراء أو الوزراء السابقين وأسباب عدم إدراجها على جدول اعمال الجلسة، مضيفا: «إن الاستجوابات تقدم على ما عداها»، مستشهدا باستجواب محمد طنا لهند الصبيح في أول جلسة في أول جلسة لدور الانعقاد حينهال واستجواب محمد العبدالله أيضا في أول جلسة.

كما قال النائب صيفي الصيفي عبر نقطة نظام إنه في دور الانعقاد الأول أقصت الحكومة الكثير من النواب واليوم رئيس الحكومة يتكلم عن صفحة جديدة، ونسمع أن الحكومة عندها نية بالاستقالة نرجو أن تؤجل انتخابات اللجان لحين استقالتها.

فعقب الغانم إن المجلس يؤلف لجانه خلال أسبوع من دور انعقاده وبالتالي من غير المستطاع تأجيل انتخابات اللجان لحين استقالة الحكومة.

وفيما يخص بند الاستجوابات أكد الغانم أن الاستجوابات لن تحذف من جدول الأعمال لكني أرجأت إدراجها للجلسة المقبلة عله يحدث خلال هذه الفترة أمر فيه خير للجميع.

واعترض النائب حمدان العازمي على هذا القرار...والرئيس الغانم أكد بأنه هو من ارتأى ذلك ولم يرد إدراج بند الاستجوابات على هذه الجلسة ذات الطبيعة الخاصة، مشيرا الى أن الأمر عرض على مكتب المجلس وتمت الموافقة عليه وأنه يتحمل وزر هذا القرار وهو اجتهاد منه.

تزكية الديحاني والشاهين

ثم انتقل المجلس لانتخاب أمين سر المجلس الذي ترشح له النائب فرز الديحاني منفردا وتم تزكيته، كما جرت تزكية النائب اسامة الشاهين لمنصب مراقب المجلس.

انتخابات اللجان

وشكل مجلس الأمة في جلسته الخاصة امس الثلاثاء لجانه الدائمة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر، بالإضافة إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري.

وحسم مجلس الأمة تشكيل 7 لجان بالتزكية إضافة للجنة إعداد الجواب على الخطاب الأميري،و 4 لجان بالانتخاب وفيما يلي التفاصيل:

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

والنواب خالد العنزي وأحمد الحمد ويوسف الغريب وأسامة الشاهين وسلمان الحليلة وبدر الملا وشعيب المويزري أعضاء للجنة الشؤون المالية والاقتصادية

اللجنة التشريعية

كما زكى لعضوية اللجنة التشريعية النواب عبيد الوسمي ومهند الساير وحمد روح الدين ومبارك الخجمة وعبدالله الطريجي وهشام الصالح وسلمان الحليلة.

لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد

والنواب حمد المطر وسعدون حماد ومهلهل المضف وفايز الجمهور ومحمد الحويلة أعضاء للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد.

لجنة الشئون الصحية

كما تمت تزكية النواب أحمد مطيع وفرز الديحاني وصالح الشلاحي وخليل الصالح وسعد الخنفور للجنة الشؤون الصحية

لجنة الشؤون الخارجية

والنواب بدر الحميدي وفارس العتيبي وأسامة المناور وعبدالكريم الكندري وعبدالله المضف أعضاء للجنة الشؤون الخارجية.

لجنة الميزانيات

وفاز بعضوية لجنة الميزانيات والحساب الختامي النواب عدنان عبدالصمد وشعيب المويزري وبدر الملا ومبارك العرو وعلي القطان وخالد العتيبي ويوسف الغريب.

لجنة حماية الأموال العامة

وبعضوية لجنة حماية الأموال العامة النواب عبدالله الطريجي وهشام الصالح ومبارك الخجمه ومهلهل المضف وعبدالعزيز الصقعبي بعد تنازل عبدالكريم الكندري لتساويه في الأصوات مع الصقعبي.

لجنة المرافق العامة

تم تزكية كل من النواب الصيفي الصيفي ود.حمد روح الدين ود.صالح المطيري وفارس العتيبي ود.حمود العازمي ومبارك الحجرف ومساعد العارضي.

لجنة الأولويات

كما فاز بعضوية لجنة الأولويات النواب أسامه المناور وعبدالعزيز الصقعبي وخالد عايد. وتمت تزكية النواب صيفي الصيفي وحمد روح الدين وصالح الشلاحي وفارس العتيبي وحمود المبرك ومبارك الحجرف ومساعد العارضي للجنة المرافق العامة.

لجنة المرأة والطفل

زكى المجلس لعضوية لجنة المرأة والطفل النواب أسامه الشاهين واسامه المناور وخليل الصالح

لجنة الظواهر السلبية

وافق مجلس الامة على تشكيل لجنة الظواهر السلبية وتزكية النواب محمد المطير وصالح الشلاحي وخالد العتيبي لعضويتها

لجنة حقوق الانسان

وزكى المجلس النواب عدنان عبدالصمد وشعيب المويزري وثامر السويط لعضويتها

لجنة شئون ذوي الاعاقة

وافق مجلس الامة على تشكيل لجنة مؤقتة لشئون ذوي الاعاقة ولم يترشح لعضويتها احد وتقرر ادراج اعمالها ضمن اعمال اللجنة الصحية

لجنة الموارد البشرية

زكى المجلس النواب الحويلة ومطيع وهشام الصالح للجنة الموارد البشرية

عضوية البرلمان العربي

تم انتخاب النواب ناصر الدوسري وعبدالله الطريجي ومحمد الحويلة وخالد العتيبي لعضوية البرلمان العربي

الخالد متحدثا

سمو ولي العهد لحظة وصوله مجلس الأمة

جانب من الجلسة